دراسة تحليلية لأثر تحرير التجارة الخارجية على التشغيل
حالة الجزائر خلال الفترة (2010-2021)

Analytical study of the impact of foreign trade liberalization on employment Case of Algeria during the period (2010-2021)

بورقبة خديجة[1]، رمضاني محمد[2]

BOUREGBA Khedidja[1], RAMDANI Mohamed

[1] جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم (الجزائر)،

khedidja.bouregba.etu@univ-mosta.dz

[2] مخبر دينامكس، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم (الجزائر)،

mohamed.ramdani@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2022/07/13 تاريخ القبول: 2022/10/12 تاريخ النشر: 2022/10/14

ملخص:

سعت الجزائر إلى تبني سياسة الانفتاح التجاري كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية، التي تساهم في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز خلق فرص عمل، وعليه تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر التحرير التجاري على التشغيل خلال الفترة 2010-2021 من خلال الاعتماد على المنهج الوصفي للإلمام بالجوانب النظرية، إضافة الى المنهج التحليلي الذي سمح لنا بتحليل مختلف الاحصائيات لمؤشرات مختلفة تسمح بدراسة العلاقة السببية بين التحرير التجاري ومستويات التشغيل في ظل الظروف الراهنة .وخلصت النتائج إلى أن تحرير التجارة الخارجية الجزائرية لم تؤدي إلى زيادة ملحوظة للقدرة التصديرية للبلد في قطاعات خارج المحروقات، وبالتالي فان التأثير يكون محدود في خلق وزيادة فرص العمل، وأن عائدات قطاع المحروقات هي التي تساعد في خلق مناصب عمل إلى غاية الآن، إذ يستوجب على الجزائر العمل على دعم وتنويع الصادرات خارج المحروقات وفتح المجال أمام قطاعات أخرى للاستفادة أكثر من مزايا الانفتاح.

المؤلف المرسل: رمضاني محمد، **الإيميل:** mohamed.ramdani@univ-mosta.dz

وأن عائدات قطاع المحروقات هي التي تساعد في خلق مناصب عمل إلى غاية الآن، إذ يستوجب على الجزائر العمل على دعم تنويع الصادرات خارج المحروقات وفتح المجال أمام قطاعات أخرى للاستفادة أكثر من مزايا الانفتاح.

Abstract:

Algeria has sought to adopt a policy of trade openness as a means to achieve economic development, which contributes to support economic growth and promote job creation. Accordingly, this study aims to analyze the impact of trade liberalization on employment during the period 2010-2021 by relying on the descriptive approach to familiarize with the theoretical aspects. In addition to the analytical method, which allowed us to analyze various statistics for different indicators that allow us to study the causal relationship between trade liberalization and employment levels in the current circumstances. The results concluded that the liberalization of Algerian foreign trade did not lead to a significant increase in the country's export capacity in non-hydrocarbon sectors, therefore the impact is limited in creating job opportunities. Although revenues from the hydrocarbon sector are what is helping to create jobs so far, as Algeria must work to support and diversify non-hydrocarbon exports and pave the way for other sectors to benefit more from the openness.

Keywords: Trade liberalization, employment levels, unemployment, oil prices, corona pandemic.

JEL Classification Codes*:* F13,E24,L71,I18

1. مقدمة:

سعت الجزائر منذ إستقلالها الى خوض العديد من التجارب والمحاولات من أجل تكييف سياستها التجارية بناءا على ركائز النظام الإقتصادي العالمي المبني على التبادل والانفتاح التجاري، والتي إتبعب أشواط طويلة في مجال تحرير التجارة الخارجية والحد من دور الدولة في التحكم في المبادلات على اختلاف الفترات الزمنية والإجراءات المرافقة لسياسات التحرير التجاري.

تشكل العلاقة التي تجمع التشغيل ونظام التجارة العالمية صميم السياسة الاقتصادية للتنمية في السنوات الأخيرة، فأغلبية الأعمال النظرية تصر على أن لسياسة الإنفتاح التجاري آثار

ايجابية على العمالة والأجور في المدى الطويل على الأقل، كما أن بعض الدراسات التطبيقية أثبتت العكس ويختلف هذا حسب خصائص كل بلد، كما أن الأزمة التي عرفها العالم الناجمة عن جائحة كورونا كان لها تأثير كبير في إقتصاديات الدول، حيث أن الإقتصاد الجزائري تأثر على عدة مستويات خاصة بعد إنخفاض أسعار النفط.

1.1 إشكالية البحث:

سعت الجزائر إلى تبني سياسة الإنفتاح التجاري كوسيلة لتحقيق التنمية الإقتصادية الذي يسهم في دعم النمو الإقتصادي وتعزيز خلق فرص العمل وفي هذا الإطار نطرح الإشكالية التالية:

كيف أثرت عمليات التحرير التجاري على مستويات التشغيل في الجزائر؟

2.1 فرضيات البحث:

وللإجابة على هذا التساؤل نفرض:

- تحرير التجارة سيكون له تأثير إيجابي على خلق فرص العمل وزيادة المعروض منها على المدى الطويل.
- معدلات التشغيل في الجزائر لها استجابة أكثر لاسعار النفط منها الى معدلات التحرير التجاري.

3.1 أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في معالجة أحد المواضيع المهمة بالنسبة للإقتصاد الجزائري، وذلك من خلال دراسة وتحليل العلاقة بين التحرير التجاري والتشغيل في ظل التطورات الاقتصادية الحالية.

4.1 حدود البحث:

يعالج البحث موضوع أثر تحرير التجارة الخارجية على التشغيل

الحدود المكانية: الدراسة تخص الجزائر من خلال محاولة معرفة مدى إمكانية استفادتها من مزايا الانفتاح التجاري خاصة على مستوى التشغيل، نظرا لاعتمادها الكبير على عائدات النفـــــــــط والمسار الطويل الدي سلكته في مجال تحرير التجارة.

الحدود الزمانية: ترتبط الدراسة بالفترة الزمنية 2010_2021 التي شهدت جملة من التغيرات مست الاقتصاد الجزائري كأزمة انهيار أسعار النفط وأزمة عالمية الأولى من نوعها المتمثلة في جائحة كورونا، مما سيجعل الدراسة أكثر ديناميكية.

5.1 منهجية البحث:

من أجل الإجابة عل الإشكالية تم الإعتماد على المنهج الوصفي للإلمام ببعض الجوانب النظرية إضافة إلى المنهج التحليلي من خلال تحليل مختلف الإحصائيات لمؤشرات مختلفة.

6.1 هيكل البحث:

وتم تقسيم البحث الى المحاور التالية:

I. الدراسات النظرية والسابقة والفجوة المعرفية.
II. واقع التجارة الخارجية في الجزائر.
III. واقع التشغيل في الجزائر.
IV. تحليل العلاقة السببية بين التحرير التجاري ومستويات التشغيل في الجزائر.

2. الدراسات النظرية والسابقة والفجوة المعرفية

كانت للعديد من الدراسات النظرية والسابقة تحليلية كانت أم قياسية باختلاف النتائج المتوصل اليها، مساهمة كبيرة في تحديد المرجع الدي يستعان به من أجل تفسير العلاقة بين التحرير التجاري ومستويات التشغيل.

1.2 الدراسات النظرية والسابقة:

معظم الدراسات النظرية إرتكزت على النموذج المركزي في النظرية الكلاسيكية الجديدة للتجارة الدولية والمتمثلة في نظرية ستولبر ساموبلسون (PAUL A.SAMUELSON, 1948, pp. 163-184)

- دراسة **HARALD BAYER, PATRICIO ROJAS, RODRIGO VERGARA (1999)** درست هذه الورقة البحثية تجريبيا العلاقة بين تحرير التجارة وعدم المساواة في الأجور في الشيلي إنطلاقا من نموذج هكشر-أولين-ساموبلسون(HOS)، بإستخدام تقنيات التكامل المشترك لتقدير العلاقة طويلة الأجل بين علاوة المهارات في الشيلي و أسعار المنتجات و الإنفتاح ، وإستخلصت الدراسة إلى أن الانخفاض في السعر النسبي في السلع كثيفة العمالة يساعد في تفسير الزيادة في عدم المساواة في الأجور في الشيلي، وأن الإنفتاح الذي يقاس بحجم التجارة

مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي يوسع الفجوة في الأجور بين العمالة الماهرة وغير الماهرة (HARALD BAYER, PATRICIO ROJAS, RODRIGO VERGARA, 1999, pp. 103-123).

- **دراسة ZADIA M.FELICIANO (2001)** حاولت الدراسة تفسير أثر الإصلاح التجاري على الأجور و العمالة في المكسيك من خلال التخفيضات التي أجرتها الحكومة المكسيكية في التعريفة الجمركية و تغطية تراخيص الاستيراد بنسبة 50% لفترة (1986-1990) ،حيث خلصت الدراسة أن الصناعات التي شهدت تخفيضات أكبر في مستويات العمالة كان لها نسبة أكبر من العمال ذوي المهارات المنخفظة، حيث أن هذا النمط من الاصلاح زاد من عدم المساواة في الأجور و يبدو أن الإنخفاض في تغطية تراخيص الإستيراد قد أدى إلى إنخفاض الأجور النسبية للعمال في الصناعات التي تم إصلاحها بنسبة 2% لكنه لم يؤثر غلى العمالة النسبية، أي أن التخفيضات في التعريفات الجمركية لم يكن لها تأثير ذي دلالة إحصائية على الأجور النسبية أو العمالة النسبية (ZADIA M.FELICIANO, 2001, pp. 95-115).

- **دراسة BERNARD HOCKMAN AND L.ALAN WINTERS (2005)** استعرضت الورقة البحثية مجموعة من الأدبيات التي تركز على السياسة التجارية و الاندماج في الإقتصاد العالمي، حيث يمكن للتحرير التجاري على المدى الطويل أن يكون له تأثير كبير في خلق وظائف أكثر إنتاجية و أعلى سعرا، وإستخلصت الدراسة إلى أن التجارة تفسر فقط جزء صغير من اجمالي زيادة في عدم المساواة في الأجور و التي لوحظت في كل من البلدان المتقدمة و النامية في الآونة الأخيرة ، وأشارت الدراسة إلى أهمية الصناعات الخدمية كمصدر للعمالة ومحددات القدرة التنافسية ، حيث أن المجال يبقى مفتوح للبحث ودراسة آثار اصلاحات تجارة الخدمات و الإستثمار على العمالة (BERNARD HOCKMAN AND L.ALAN WINTERS, 2005, pp. 1-36).

- **دراسة محمد أمين بومدين، محمد جلولي، سمير محمد بن عياد (2019)** هدفت هذه الورقة البحثية إلى تحديد أثر التحرير التجاري و التغير التقني الناجم عنه على مستوى التشغيل في دول المغرب العربي خلال فترة (1990-2015) بإستخدام السلاسل الزمنية المقطعية و إختبار التكامل المشترك, حيث خلصت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي للتحرير

التجاري على الطلب على اليد العاملة في حين كان للتقدم التكنولوجي الناتج عنه أثر إيجابي، كما أشارت نتائج إختبار التكامل المشترك الى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التحرير التجاري، المستوى التقني و الطلب الإجمالي على اليد العاملة في دول المغرب العربي (محمد أمين بومدين، محمد جلولي، سمير محمد بن عياد، 2019، الصفحات 59-73).

- **دراسة محمد ترقو، جميلة بغداوي، إبراهيم بوكرشاوي (2017)** هدفت هذه الدراسة إلى محاولة قياس تأثير الإنفتاح التجاري على التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والتوسطة خلال الفترة (2000-2014) ، بتقدير دالة طلب على العمل في ظل الإنفتاح التجاري حول إدماج متغيرة متوسط الأجر الحقيقي و دون التمييز بين العمل المؤهل وغير المؤهل، حيث سمح النموذج بتفسير سلوك العمالة داخل هذا القطاع بعد الإنفتاح التجاري و النتائج عبرت على وجود أثر إيجابي معنوي على مستوى التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر (محمد ترقو، جميلة بغداوي، إبراهيم بوكرشاوي، 2017، الصفحات 55-66).

- **دراسة WAHIBA, HABBICHE (2017)** هدفت هذه الورقة البحثية إلى تحليل أثر وعلاقة الإنفتاح التجاري بثلاث محددات المتمثلة في النمو الإقتصادي الممثل بالناتج المحلي الإجمالي ، العمالة و مخزون رأس المال ، حيث شمل الجزء الأول عرض للإنفتاح التجاري من خلال التطرق لإتفاقيات التجارة الحرة وتذكير موجز لأهم الإتفاقيات المبرمة من طرف الجزائر وأخيرا دراسة قياسية لتحليل الروابط القائمة بين الإنفتاح التجاري و عوامل النمو الاقتصادي، حيث لوحظ أن النمو الإقتصادي يزيد من حصة التجارة ويساهم في تحسين الواردات، و أن لجوء الدولة إلى سياسة ملائمة لتحرير التجارة، يمكنها من الوصول إلى الأسواق العالمية، وتحقيق نمو إقتصادي مستدام يجعلها تستفيد من المنافسة الدولية على المدى الطويل (WAHIBA, HABBICHE, 2017, pp. 14-25).

- **دراسة KADRI NOURIA, SAKET FATIMA (2017)** هدفت هذه الورقة البحثية إلى التحقق كميا من أثر انفتاح الاقتصاد الجزائري على حركة خلق أو إلغاء فرص عمل في الصناعات التحويلية وذلك بتطبيق منهجية المحتوى في إستخدام المبادلات التجـــــــارية و التحليل القياسي الذي يسمح لاحقا بتحديد فروع العمل الصناعية الديناميكية المحتملة في الجزائر، كما يسمح بقياس أثر تحرير التجارة و الإستثمار الأجنبي المباشر على العمـــالة و الأجور و الإنتاجية و إختبار العلاقة بينهما، و خلصت الدراسة إلى أن الصادرات تؤثر

إيجابيا على خلق فرص عمل بينما الواردات تحد من ذلك في كامل فروع القطاع الصـــناعي و أن الانفتاح على السوق يحد من العمالة خلال الفترة المدروسة و الذي يفسر بعدم قدرة القطاع الصناعي ضمان إحلال الواردات، كذلك وجود علاقة ايجابية بين الإستثمار الأجنبي المباشر و المحددات سابقة الذكر ولكن بنسبة ضئيلة (KADRI NOURIA, SAKET FATIMA, 2017, pp. 522-541).

2.2 الفجوة المعرفية:

من خلال التطرق للدراسات السابقة و النظرية و تحديد محتواها، مجالها الزماني وأهم النتائج المتوصل إليها، سنحاول من خلال هذا البحث تدعيم النتائج المتوصل إليها من خلال دراسة أثر التحرير التجاري على التشغيل بالجزائر لفترة (2010-2021) ، حيث تشمل فترة الدراسة الانتعاش الاقتصادي الذي عرفه البلد سنة 2011 إضافة الى الأزمة التي أدت الى انهيار أسعار النفط سنة 2014 و أخيرا أحد أهم الأزمات العالمية التي خلفت آثار جسيمة على الإقتصاد العالمي و لاسيما الإقتصاد الجزائري المتمثلة في جائحة كورونا خاصة لسنة 2020. سنحاول تسليط الضوء على أهم نتائجها من خلال تحليل البيانات المجمعة بالاعتماد على مصادر متنوعة والتي تخص التجارة الخارجية الجزائرية والتشغيل في الجزائر وتحليل العلاقة السببية بينهما.

3. واقع التجارة في الجزائر

تشكل التجارة الخارجية جزء كبير من المداخيل القومية لاقتصاديات الدول، حيث عرفت التجارة الخارجية الجزائرية عدة إصلاحات ساهمت في التحرير التدريجي للقطاع في اطار الانفتاح الاقتصادي والتحول الى اقتصاد السوق قصد تحقيق التنمية الاقتصادية.

1.3 واقع التجارة الخارجية في الجزائر:

عرفت التجارة الخارجبة الجزائرية سياسة تقييد ورقابة إلى غاية نهاية الثمانينات من القرن العشرين، حيث كانت الرسوم الجمركية في أعلى مستوى لها، وقد تم تطبيق سياسة التحرير تدريجيا من خلال ثلاثة مراحل أساسية (عبد الغفار غطاس وآخرون، 2015، الصفحات 7-8):

1.1.3 مرحلة التحرير المقيد:

إستمرت هذه المرحلة إلى غاية نهاية الثمانينات، وإعتمدت على نمط التسيير الإقتصادي الذي منحت فيه الحكومة حقوق إستيراد إحتكارية إلى مؤسسات عامة معينة، فيما ضلت باقي

المؤسسات الأخرى خاضعة إلى ترخيص مسبق من البنك المركزي لدفع قيمة السلع المستوردة، مما إستدعى بعد ذلك إصدار قانون رقم 29/88 لسنة 1988 (Selim oualikene, lamara Hadjou, 2017, p. 75) الذي أعطى مرونة أكبر في مجال التجارة مع الخارج ووضع حد لإحتكار الدولة.

2.1.3 مرحلة التحرير الجزئي:

إمتدت خلال الفترة 1990-1993 عقب أزمة النفط سنة 1986 وما نتج عنها من تراجع في الإيرادات وتصاعد في المديونية الخارجية، كان لزاما على الجزائر إبرام إتفاقية مع صندوق النقد الدولي في فيفري 1990 كخطوة هامة نحو التخلي عن إحتكار الدولة للتجارة الخارجية، وتخفيض قيمة الدينار الجزائري وتدعيم القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي والمبادلات التجارية (محمد الشريف منصوري، 2009، صفحة 156) حيث تمت إجراءات التحرير تدريجيا في قانون المالية التكميلي لسنة 1990.

3.1.3 مرحلة التحرير التام:

إنطلقت منذ سنة 1994، حيث عرفت تحولات عالمية كبيرة أدت إلى تبني نظام إقتصاد السوق كأسلوب للتنمية حيث لعبت فيه المؤسسات المالية والنقدية دورا هاما خاصة في مجال تحرير التجارة، والذي شرعت فيه السلطات العمومية بوضع برامج للإصلاح الإقتصادي، من أجل الاندماج في الإقتصاد العالمي، كان لزاما عليها الشروع في المفاوضات الثنائية المتعددة الأطراف: (مولحسان آيات الله، 2010-2011، صفحة 260).

بعد ما تم تحويل ملف الإنضمام من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995 قامت السلطات بتقديم طلب الإنضمام فعليا إلى المنظمة في جوان 1996، حيث تم التصريح بأن الجزائر تملك إمكانيات لتكون عضو في المنظمة.

بعد أن تم صياغة المذكرة التي تحوي سياسة التجارة الخارجية للجزائر تم عرضها على مجلس الحكومة في ماي 1996 للمصادقة عليها وتوزيعها على كل البلدان الأعضاء.

تمت الإجابة على الأسئلة كتابيا في فترة (1996-1998)، ثم تقديم مذكرة جديدة معدلة في فترة (2000-2002) والاجابة على أسئلة أخرى مطروحة من أهم الشركاء (و.م.أ و أوروبا)

توقفت المفاوضات بعدها تزامنا مع توقيع إتفاقية الشراكة الأورو متوسطية مع الإتحاد الأوروبي في 2002/04/19، لتعود المفاوضات إلى الواجهة مرة أخرى برئاسة وزير التجارة نور الدين بوكروح بجنيف في 2003/11/28 و التي تضمنت محادثات متعددة الأطراف مرتبطة بالفلاحة، وكذا تأهيل الإطار التشريعي المنظم للتجارة الخارجية و في تاريخ 2005/02/25 عقدت دورة

المفاوضات و كانت تخص مسألة الحصص، و التعريفات الجمركية و مختلف المساعدات، وقامت الجزائر في 2006/06/10 بتقديم مختلف التعديلات التي أدخلت على بعض القوانين لتتماشى مع شروط المنظمة و التي شاركت فيها أكثر من 40 دولة ، ونتج عنه إنعقاد 10 إجتماعات رسمـــــــية و إجتماعين غير رسميين آخرهما في 2013/03/ 30 تقرر عنه مفاوضات جديدة إنعقدت في 2013/04/13 بجنيف الذي أكد فيها وزير التجارة الجزائري آنذاك مصطفى بن بادة أن دراسة النظام الجزائري لايزال متواصلا في الجانب المتعلق بنظام الرخص المتعلقة بالإستيراد، عمليات الخوصصة و الإعانات، حماية الملكية الفكرية. وتم دراسة الإصلاحات التشريعية والتنظيمية في جولة 2014/03/31 بجنيف، وفي الثلاثي الأول من 2015 حسب الوزير عمارة بن يونس أعتبر أن الإجتماع سيكون نقطة حسم أين سيسمح بتحديد تاريخ إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة (د. إبراهيمي بن حراث حياة، بوخاري آمنة، 2018، الصفحات 145-146).

ويرجع طول المفاوضات إلى الملفات العالقة التي لم يتم الإتفاق عليها من بينها قاعدة 51/49، إذ أن إمكانية إنضمام الجزائر إلى المنظمة يرجع إلى مدى قدرة المفاوضين ومدى تحكمهم في تقنيات التفاوض والتمكن من الحصول على شروط إنضمام متوازنة.

2.3 تطور هيكل التجارة الخارجية للجزائر:

إذ عرف الثلاثي الأخير لسنة 2021، إرتفاع حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) مقدرة بـ 3.4% وهذا راجع إلى إرتفاع في قطاع المحروقات بزيادة (14.1%) والموضحة كما يلي:

الجدول 1: حجم النمو (%) على الأساس السنوي (T/T-4) بأسعار العام السابق لأهم القطاعات الاقتصادية

2021			2020	2019	
T3	T2	T1	/	/	أهم القطاعات الإقتصادية
0.7	-0.3	0.6	1.3	2.7	الزراعة، قطاع الغابات و الصيد البحري
14.1	11.0	7.3	-10.2	-4.9	المحروقات
5.4	9.3	3.2	-3.3	4.0	الصناعة
2.2	10.2	0.4	-6.9	3.1	خدمات تجارية
0.9	1.3	2.5	-0.2	1.8	خدمات غير تجارية
3.4	6.3	2.3	-5.1	1.0	الناتج المحلي الإجمالي
1.5	6.0	1.3	-3.9	2.7	الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات
3.8	7.4	2.5	-6.0	0.8	الناتج المحلي الإجمالي خارج الزراعة

المصدر: Office national des statistiques, les comptes nationaux trimestriels, 3eme trimestre 2021 N° 952 p2.

كما سجل نسبة نمو خارج قطاع المحروقات مقدرة بـ 1.5% إضافة إلى معدلات النمو الحقيقية المسجلة في مختلف القطاعات، الزراعة، المحروقات، الصناعة (0.7%، 14.1%، 5.4%)، إضافة إلى الإرتفاع المسجل في الخدمات التجارية المقدر بـ 2.2% مقارنة مع سنة 2020 والذي يضم النقل، الإتصالات، التجارة، ومختلف الخدمات الموجهة للعائلات.

ويمكن القول أنه بالأسعار الجارية عرف الناتج المحلي الإجمالي (PIB) سنة 2021 إرتفاع مقدر بـ 20.3% مما يعكس إرتفاع المستوى العام في الأسعار بـ 16.4% مقارنة بإنخفاض مسجل سنة 2020 بـ 5.3%، ويرجع الإرتفاع المسجل في مختلف القطاعات خلال سنة 2021 إلى عودة إرتفاع أسعار النفط بعد الفترة العصيبة التي واجهها الإقتصاد مع تداعيات جائحة كورونا التي خلفت العديد من الأضرار بمختلف القطاعات كذلك انتعاش قطاع الطاقة و الصناعات الغذائية، وكذلك الإنتعاش التدريجي في قطاع التجارة و النقل بعد الفتح التدريجي للحدود وعودة العمليات التجارية مع العالم الخارجي. تجدر الإشارة إلى ان جائحة كورونا كان لها تأثير كبير على خفض النشاط وضعف نسب النمو والتأثر الكبير لقطاع المحروقات بما أن الجزائر بلد ريعي يعتمد بنسب كبيرة على مخرجات النفط والتي تظهر نتائجها بوضوح خاصة في سنة 2020.

1.2.3 الهيكل السلعي للتجارة الجزائرية:

عرفت سنة 2011 إنتعاش تجاري إذ بلغت نسبة الفائض التجاري 10.10%

الجدول 2: تطور الصادرات والواردات السلعية والخدمية (2010-2018)

السنوات	صادرات السلع والخدمات (الاسعار الثابتة للدولار الأمريكي)	واردات السلع والخدمات (الاسعار الثابتة للدولار الأمريكي)	الميزان الخارجي على السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي)
2010	61955415939	50638394033	7.02
2011	60087879515	47899557084	10.10
2012	57815804019	54572206610	8.38
2013	54520303190	59920202858	8.38
2014	54629343796	644353586618	-1.44
2015	54902490515	69435384094	-13.35
2016	58745664851	67491193340	-14.18
2017	55162179295	62699318613	-10.06
2018	53121178661	60442143143	-6.32

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

https://donnees.banquemondiale.org/pays/algerie

بينما شهدت سنة 2014 عجز مقدر بـ 1.44، واستمر العجز لسنوات متتالية حتى 2018 ليبلغ 6.32% وهذا راجع لأزمة النفط التي خلفت أضرار على هيكل التجارة الجزائرية.

خلال تسعة أشهر الأولى لسنة 2021 مقارنة مع نفس الفترة لسنة 2020 عرفت الصادرات السلعية الجزائرية إرتفاع مقدر بـ 55.3 بالمئة وإرتفاع أسعار واردات السلع بما نسبته 19.1%، وهذا راجع كما سبق ذكره إلى إرتفاع في أسعار المحروقات مقدر ب 54.4%، وإرتفاع أسعار المواد خارج المحروقات بنسبة 54.55 لسنة 2021 مقارنة مع 2020 (9 أشهر).

الجدول 3: القيم الوحدوية للتجارة الخارجية للسلع (خلال 9 أشهر) بالنسبة المئوية.

	9M-19 / 9M-18	9M-20 / 9M-19	9M-21 / 9M-20
أسعار الواردات	1.5	4.9	19.1
أسعار الصادرات	-7.1	-25.1	55.3
حجم الواردات	-4.1	-20.6	-2.8
حجم الصادرات	-5.7	-13.3	14.4

المصدر: Office national des statistiques, les indices de valeurs unitaires du commerce extérieur de merchandise, 9 mois, 2021, N° 951, p1.

حجم الواردات عرف إنحفاض مقدر بـ 2.8% خلال 9 أشهر منذ سنة 2021 مقارنة بـ 9 أشهر لسنة 2020 بينما حجم الصادرات إرتفع بنسبة 14.4% خلال 9 أشهر لسنة 2021.

الجدول 4: المبادلات الخارجية للتجارة السلعية (9 أشهر 2021).

	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	التغير بالنسبة (%)		
	2019	2020	9M-19	9M-20	9M-21	(2/1)	(4/3)	(5/4)
الواردات (GDA)	5016.8	4362.5	3862.2	3227.9	3739.9	-13.0	-16.4	15.9
الصادرات(GDA)	4203.3	2788.0	3119.9	2026.2	3600.7	-33.7	-35.1	77.7
الواردات(IVU)	127.7	135.3	127.5	133.8	159.4	6.0	4.9	19.1
الصادراتٍ(IVU)	94.5	70.1	94.7	70.9	110.0	-25.9	-25.1	55.3
الميزان التجاري رصيد	-813.5	-1574.5	-742.3	-1201.7	-139.2	93.5	61.9	-88.4
معدل التغطية(%)	83.8	63.9	80.8	62.8	96.3	-23.7	-22.3	53.4

المصدر: Office national des statistiques, les indices de valeurs unitaires du commerce extérieur de merchandise, 9 mois 2021 N° 951. P2.

فيما يخص الصادرات شهدت ارتفاع مقدر بـ 3600.7 مليار دينار جزائري خلال فترة 9 أشهر سنة 2021 مقابل 2026.2 مليار دينار جزائري لنفس الفترة من سنة 2020 بقيمة جارية مرتفعة مقدرة بـ 77,7%

أما الواردات فشهدت هي الأخرى إرتفاع بقيمة 3739.9 مليار دينار جزائري خلال تسعة أشهر من سنة 2021 وبإرتفاع بما قيمته 15.9% مقارنة مع نفس الفترة لسنة 2020 هذا ما إنجر

عنه إنخفاض مهم في عجز الميزان التجاري من 1201.7- خلال تسعة أشهر لسنة 2020 الى 139.2- خلال نفس الفترة من سنة 2021.

ويمكن القول أنه بالرغم من الإرتفاع في النسب الذي شهدته سنة 2021 مقارنة بما سبقتها إلا أن الميزان التجاري مازال يعاني من عجز مايدل على هشاشة الإقتصاد الجزائري والذي في إطار الوضع الحالي مع الأزمات التي يمكن حدوثها لابد من البحث عن البدائل التي تحل محل المحروقات خاصة في حالة حدوث أزمات تهوي بأسعار النفط وبالاقتصاد كما حدث مؤخرا بسبب جائحة كورونا، فالأمر يستدعي الوقوف عند هذه النقطة والسعي إلى تنويع الصادرات.

2.2.3 الهيكل الجغرافي للتجارة الجزائرية:

تعتبر البلدان الأوروبية أهم شركاء الجزائر سنة 2019 حيث قدر الحجم الإجمالي للمبادلات بـ 58.14% أي ما نسبته 63.65% من الصادرات الجزائرية و53.40% من الواردات تمت مع منطقة الإتحاد الأوروبي كما تعتبر فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، بريطانيا من الشركاء الأساسيين للجزائر (القرب الجغرافي، التاريخ المشترك).

كما إحتلت بلدان آسيا المرتبة الثانية من حيث حجم المبادلات بحصة قدرها 23.92% حيث تعتبر الصين والهند والسعودية وكوريا أهم شركاء الجزائر في منطقة آسيا. تليها دول القارتين الأمريكيتين بما قيمته 26.51% من إجمالي المبادلات وتعتبر الأرجنتين والولايات المتحدة الأمريكية، البرازيل وكوبا من أهم شركاء الجزائر في المنطقة، أما فيما يخص الدول الإفريقية، منها دول الإتحاد المغرب العربي فاستوردت الجزائر ما قيمته 1.34 مليار دولار وصدرت منتجات بقيمة 2.17 مليار دولار، حيث اهم شركاء هذه الفترة كانت مصر، تونس والمغرب (وزارة التجارة وترقية الصادرات، إحصائيات التجارة الخارجية)

كما يجدر الاشارة ان التجارة البينية المغاربية تبقى ضعيفة كذلك مساهمتها في التجارة العربية العالمية نظرا لوجود العديد من المعوقات التي حالت أمام التكامل وإقامة إتحاد مغاربي.

أما فيما يخص تكوين رأس مال ثابت (FBCI) إنخفض بـ 9.8% حيث مثل 7091.6 مليار دينار جزائري سنة 2020 مقابل 7868.2 مليار دينار جزائري سنة 2019، حيث شكلت حصة تكوين رأسمال ثابت من إجمالي الناتج المحلي (PIB) ما نسبته 38.6% هذه النسبة تعبر عن

المجهودات المهمة التي توليها الدولة لاستثمار ولكن يبقى إستثمارا خاصـــــــــــــا بالبنى التحتية والإنشاءات (Office nationale des statistiques (ONS), 2018- 2020, p. 6)

4. و اقع التشغيل في الجز ائر

يعتبر التشغيل من بين التحديات الكبرى التي تواجهها معظم دول العالم والجزائر من بينها، حيث عرف سوق العمل إختلالات كبيرة أدت الى تقليص فرص العمل المتاحة وفتح المجال لوجود البطالة مست مختلف القطاعات والفئات العمرية، حيث عملت الجزائر على جملة من الإصلاحات الإقتصادية يإتباع برامج إصلاحات هيكلية للحد من ظاهرة البطالة وتوفير مناصب الشغل، حيث مر سوق العمل بالمراحل التالية (مغراوي محي الدين عبد القادر، مخطاري خالد،لقام حنان، 2018، صفحة 9)

مرحلة (1973-1989):

عرفت إنخفاض تدريجي في معدلات البطالة بعد خلق150000 منصب عمل في المتوسط سنويا، ولكن بعد الأزمة البترولية التي مست الجزائر سنة 1986 تزايدت البطالة بشكل حاد حيث تعدت نسبتها سنة 1987، 21%

مرحلة (1990- 2000):

إستمرت معدلات البطالة بالإرتفاع لتبلغ أعلى معدل لها سنة 1995، بعد ما وصل عدد العاطلين عن العمل مليوني شخص وصلت إلى نسبة 30% سنة 1998، مما نتج عنها سياسات التعديل الهيكلي الذي نتج عنها تسريح آلاف العمال.

مرحلة مابعد 2000:

بعد ما تفاقمت نسب البطالة التي مست المقبلين الجدد على العمل والعمال المسرحين من عملهم، أعدت الحكومة العديد من البرامج والإجراءات لتخفيف حدة الوضع بإستحداث أجهزة جديدة لإدماج الشباب ودعم العمال المسرحين من عملهم، وتشجيع الاستثمار العمومي والأجنبي، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1.4 القوى العاملة والبطالة في الجز ائر:

يعتبر قطاع الخدمات القطاع الأول في الجزائر من حيث حجم التشغيل، إذ يضم 55% إلى 60% من المشتغلين، مقابل إستقرار نسبي في قطاع البناء والأشغال العمومية والصناعة، حيث تعتبر معدلاتهم منخفظة نسبيا، بسبب إرتباطهما بالمشاريع المسطرة من قبل الدولة إعتمادا على

إيرادات المحروقات، أما القطاع الزراعي فيمثل النسبة الأقل من التشغيل والذي يعتبر نقطة سلبية في مسار التنويع الإقتصادي (وسيلة سعود، 2022، صفحة 140).

الجدول 5: القوى العاملة والبطالة في الجزائر (2010-2020).

السنوات	عدد السكان في الفئة العمرية (15-65)%	القوى العاملة الإجمالي	البطالة (%) من إجمالي القوى العاملة
2010	67.24	11074293	9.96
2011	67	11295173	9.96
2012	66.74	11532685	10.97
2013	66.41	12003272	5.82
2014	65.96	11584916	10.21
2015	65.37	11878706	11.21
2016	64.78	12178730	10.20
2017	64.09	12464049	12
2018	63.38	12589369	11.89
2019	62.77	12716547	11.81
2020	/	12231856	12.82

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات قاعدة بيانات البنك الدولي
https://donnees.banquemondiale.org/pays/algerie.

عرف سوق العمل الجزائري عدة تغيرات منذ 2010 صاحبها ارتفاع وانخفاض في النسب بنسب متفاوتة مقارنة بتعداد السكان بالرغم من إنخفاظ النسب للفترة الزمنية المدروسة إلا أن النسب تعتبر مرتفعة إذ شهدت فترة 2014-2017 زيادة في نسب البطالة وصلت إلى 12% نظرا للأزمة المتعلقة بالنفط التي أثرت على مستويات البطالة. بالرغم من الإصلاحات الموجودة كما شهدت سنة 2014 إنخفاظ في عدد الناشطين الإقتصاديين مقارنة بسنة 2013، بينما عرفت 2020 انخفاظ في عدد الناشطين الإقتصاديين قابلتها زيادة في نسب البطالة فاقت 12% مقارنة بسنة 2019 ويرجع ذلك إلى تأثر سوق العمل في الجزائر بجائحة كورونا، نظرا للسياسة المتبعة من أجل حماية الإقتصاد الوطني، من خلال غلق وتوقيف النشاطات، الذي أدى إلى ركود إقتصادي إستمر طول فترة الجائحة.

2.4 العلاقة بين التشغيل التحرير التجاري وأسعار النفط في الجزائر:

يعتبر التحرير التجاري من بين أهم المتغيرات المؤثرة في معدلات التشغيل خاصة في الدول الريعية، كما أن أسعار النفط قد تتحكم هي الأخرى في معدلات التشغيل.

الجدول 6: التشغيل، التحرير التجاري وأسعار النفط (2010-2020).

السنوات	إجمالي نسبة التشغيل إلى عدد السكان (<15 سنة)	الإنفتاح التجاري	إيرادات الموارد النفطية (% من إجمالي الناتج المحلي)	قيمة صادرات النفط الخام (مليون دولار)	أسعار النفط (دولار للبرميل)
2010	38.12	0.70	23.37738037		80.35
2011	38.25	0.65	27.30464428		112.92
2012	37.97	0.65	26.16335163		111.49
2013	39.37	0.65	23.84955286		109,38
2014	37.26	0.65	20.49415889		99.68
2015	37.24	0.65	12.84706619		52.79
2016	38.06	0.64	10.04384153	11.812	44.28
2017	37.66	0.59	12.36184945	12.755	54,12
2018	37.61	0.56	15.77386232	15.901	71,44
2019	37,51	0.52		13.638	64.49
2020	35.13			7.326	42,12
2021					70.89

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

(قاعدة بيانات البنك الدولي https://donnees.banquemondiale.org/pays/algerie، صندوق النقد العربي 2021، التقرير الاقتصادي العربي الموحد الملحق (5/7) ص 354، بيانات الدول المصدرة للبترول https://asb.opec.org/data/ASB_Data.php).

عرفت سنة 2011 إنتعاش مس قطاع العمالة إذ بلغت نسبة التشغيل فيها 38.25% كما بلغت إيرادات الموارد النفطية ما نسبته 27.30% مقابل 111.49 دولار للبرميل بينما ومع الأزمة النفطية لسنة 2014 إنخفضت نسبة العمالة لتبلغ 37.24% مقابل إنخفاظ لإيرادات النفط بنسبة 20.49% بسعر بلغ 96.68 دولار للبرميل ويرجع إنخفاظ أسعار النفط لعدة عوامل نذكر منها العرض والطلب، ارتفاع قيمة الدولار، الثروة المتعلقة بالغاز الصخري...

أما سنة 2020 فقد عرفت إنخفاظ في قيمة صادرات النفط إذ بلغت 7,326 مليون دولار مقارنة بـ 2019، كما إنخفظت نسبة التشغيل لنفس السنة مقارنة بـ 2019 لتبلغ 35.13% جراء جائحة كورونا، وبما أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط فإن مستويات التشغيل تتأثر بإرتفاع أو إنخفاظ أسعار النفط من خلال السياسات التي ترسمها الدولة إعتمادا على عائداتها، كما تتأثر بتحرير التجارة الذي يساعد على خلق فرص العمل على المدى البعيد.

كما يظهر الجدول تبعية الإقتصاد الجزائري للخارج من خلال نسب الإنفتاح التجاري المسجلة التي تدل على عدم الإنفتاح الكافي للإقتصاد الجزائري مما يؤثر على حجم الاستثمارات الأجنبية وبالتالي حجم التوظيف، إذ أنه كلما تحسنت معدلات الإنفتاح التجاري تحسنت معها معدلات التوظيف.

5. تحليل العلاقة السببية بين التحرير التجاري ومستويات التشغيل في الجزائر

نظريا تحرير التجارة سيكون له أثر إيجابي على خلق فرص عمل مما ينعكس على الطبقات الأقل أجرا بشكل إيجابي على المدى الطويل، بالنسبة للجزائر فإن مستوى الصادرات السلعية خارج قطاع المحروقات يبقى منخفظ جدا بالنسبة لحصته من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي فإن تحرير التجارة الدولية لم يؤدي إلى زيادة ملحوظة للقدرة التصديرية للبلد في القطاعات خارج المحروقات وبالتالي فالتأثير يكون محدود في خلق وزيادة فرص العمل.

لايزال الاقتصاد الجزائري يعاني من التبعية للإقتصاد العالمي، وذلك يظهر من خلال نسب الانفتاح التجاري المحسوبة خلال فترة الدراسة.

هشاشة الاقتصاد الجزائري من خلال العجز في الميزان التجاري الذي يعرف عدة اختلالات والذي يجعل الإقتصاد عرضة للعديد من الأزمات في الأسواق العالمية والتي يصعب مواجهتها.

الإفراط في الإعتماد على العائدات النفطية يشكل عائق أمام بناء إقتصاد قوي ومتوازي.

لا يعتبر قطاع المحروقات قطاع خالق لفرص العمل والتوظيف كونه يعتمد على التكنولوجيا بينما العائدات المتعلقة به هي التي تساعد وتسمح للدولة بخلق مناصب خاصة من خلال بناء مصانع وتشجيع الاستثمار.

6. خاتمة:

تعتبر سياسة الإنفتاح التجاري حتمية إقتصادية، ومن بين أهم الاختيارات الإستراتيجية للدول التي تساعدها على الإستفادة من عدة مزايا وتقوية إقتصادياتها في ظل الأزمات الإقتصادية

الراهنة، كما هو الحال مع جائحة كورونا، التي أخذ الإقتصاد الجزائري نصيبه منها، و بالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الدولة فيما يخص سوق العمل فإن مستويات البطالة لا زالت مرتفعة و حجم التشغيل لم يصل إلى المستوى المطلوب بعد بسبب سوء التخطيط و التسيير، ومن نتائج الدراسة تبين أن تحرير التجارة بالنسبة للجزائر له تأثير محدود في خلق و زيادة فرص العمل و الذي لم يؤدي الى زيادة ملحوظة للقدرة التصديرية للبلد ، و أن انضمام الجزائر أصبح حتمية حتى لا تبقى في عزلة عن شبكة التجارة العالمية مما يسمح لها بالاستفادة أكثر من مزايا الانفتاح على المدى الطويل كما يستدعي الوضع ضرورة التنويع في الصادرات ،بناءا على ما سبق يمكن الخروج بالمقترحات التالية:

- العمل على دعم وتنويع الصادرات خارج المحروقات، وفتح مجال أمام القطاعات الاقتصادية الأخرى، خاصة القطاع الزراعي والصناعي، مما يساهم في مضاعفة حجم التشغيل.
- دعم وتشجيع القطاع الخاص لاستثمار في القطاعات ذات التوجهات العالمية الجديدة التي تسمح بخلق مناصب جديدة.
- -تهيئة المناخ المناسب لجلب الإستثمارات الأجنبية التي تفتح المجال أمام زيادة مستويات التشغيل.
- محاولة الاستفادة من مزايا الإنفتاح التجاري من خلال تحسين معدلات النمو والتنافسية التي تساعد فيما بعد على تحسين مستوى التشغيل.
- السعي للاستغلال الأمثل للثروة النفطية الذي تساعد لاحقا في إحداث التوازن في قطاعات الإقتصاد الوطني، ويسمح بخلق وتنويع مصادر تمويل الاقتصاد.

7. قائمة المراجع

1.7 المراجع باللغة العربية:

- إبراهيمي بن حراث حياة، بوخاري آمنة. (نوفمبر , 2018). جدلية مشروع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، دراسة تحليلية حول الآثار المحتملة عن الانضمام. مجلة الحكمة للدراسة الاقتصادية، 5(12)، 145-146.
- عبد الغفار غطاس وآخرون. (2015). أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2011). مجلة الباحث (15)، 7-8.

- محمد أمين بومدين، محمد جلولي، سمير محمد بن عياد. (ديسمبر , 2019). أثر التحرير التجاري على التشغيل في دول المغرب العربي خلال الفترة (1990-2015)، دراسة قياسية باستخدام نماذج البانل واختبار التكامل المشترك. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 59-73.
- محمد ترقو، جميلة بغداوي، إبراهيم وكرشاوي. (2017). قياس أثر الانفتاح التجاري على التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال الفترة (2000-2014). مجلة الاقتصاد والمالية، 3(1)، 55-66.
- مغراوي محي الدين عبد القادر، مخطاري خالد، لقام حنان. (2018). التشغيل في الجزائر: قراءة تحليلية للسياسات التشجيعية. مجلة التنظيم والعمل، 7(1)، 9.
- وسيلة سعود. (2022). وضعية التشغيل في الجزائر (2009-2019) وتأثير جائحة كورونا عليها. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، 6(1)، 140. تاريخ الاسترداد 2022

الأطروحات:

- محمد الشريف منصوري. (2009). إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 156.
- مولحسان آيات الله. (2010-2011). المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة، دراسة حالة (الجزائر-مصر). أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد تنمية، 260.

مواقع الأنترنت:

- قاعدة بيانات البنك الدولي https://donnees.banquemondiale.org/pays/algerie
- بيانات الدول المصدرة للبترول https://asb.opec.org/data/ASB_Data.php
- الديوان الوطني للإحصائيات https://www.ons.dz
- وزارة التجارة وترقية الصادرات، احصائيات التجارة الخارجية. تاريخ الاسترداد 5,1 ,2022، من https://commerce.gov.dz/ar/statistiques/echanges-commerciaux

2.7 المراجع باللغات الأجنبية:

المقالات:

- BERNARD HOCKMAN AND L. ALAN WINTERS. (2005). trade and employment: stylized and research findings. World Bank policy research working paper, N°3676, pp 1-36.
- HARALD BAYER, PATRICIO ROJAS, RODRIGO VERGARA. (1999, June). trade liberalization and wage inequality. journal of development economics, 59(1), 103-123.
- KADRI NOURIA, SAKET FATIMA. (2017, June). L'ouverture international et le marché du travail algérien. ROA IKTISSADIA REVIEW, university of ECHAHID HAMMA LAKHDAR (12), 522-541.
- PAUL A. SAMUELSON. (1948, June). international trade and the equalization of factor prices. 58(23), 163-184.

تقارير:

- Office national des statistiques, les comptes nationaux trimestriels, 3eme trimestre. (2021). Récupéré sur https://www.ons.dz/IMG/pdf/CNT3T2021.pdf
- Office national des statistiques, les indices de valeurs unitaires du commerce extérieur de marchandise, 9 mois. (2021). Récupéré sur https://www.ons.dz/IMG/pdf/I.IVU9mois2021.pdf
- Office nationale des statistiques (ONS). (2018- 2020). les comptes economiques (934), 6.

8. ملاحق

ملحق (7/5): قيمة صادرات النفط الخام في الدول العربية (2016-2020)

	2016	2017	2018	2019	2020[1]
الإمارات	43.087	48.987	65.815	64.937	38.967
البحرين	2.518	3.219	4.239	3.941	2.572
الجزائر	11.812	12.755	15.901	13.638	7.326
السعودية	136.195	170.241	194.358	178.617	106.367
سوريا	...	...	...	...	...
العراق	28.095	46.513	72.924	78.527	41.756 [4]
قطر	6.199	6.658	8.644	9.665	6.325
الكويت	37.008	43.946	59.106	53.648	30.965
ليبيا	2.813	11.686	18.504	20.378	3.980
مصر	1.774	2.280	3.021	2.782	1.367
السودان [2]	271	322	440	474	70
عمان [3]	12.888	14.916	20.164	19.741	13.147
اليمن	...	...	...	...	...
إجمالي الدول العربية (بالأسعار الجارية)	282.660	361.524	463.116	446.348	252.842
إجمالي الدول العربية (بالأسعار الحقيقية لعام 2005) [4]	242.211	305.342	384.647	365.260	204.234

(...)غير متوفر

(1) بيانات أولية.

(2)بيانات تقديرية وفقا للموجز الإحصائي للتجارة الخارجية الصادر عن بنك السودان المركزي.

(3)بيانات المركز الوطني للإحصاء و المعلومات بسلطنة عمان، النشرة الإحصائية الفصلية ديسمبر2020.

(4)الموقع الإلكتروني لوزارة النفط العراقية https://oil.gov.iq

(5)الأسعار الحقيقية تشير إلى العائدات بموجب مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية، كما ينشرها صندوق النقد الدولي.

المصدر: مصدر الملحق(1/5)